

الحرب الإسرائيلية على غزة

أفي شلايم*

كيف أوصلت إسرائيل غزة

إلى شفا كارثة إنسانية**

يرى الكاتب في هذه المقالة، أن غزة هي حالة كلاسيكية من حالات "الاستغلال الاستعماري" في حقبة ما بعد الاستعمار، ويكشف في نصه هذا تجليات هذا الاستغلال الاستعماري الذي مارسته إسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية. ويصف الكاتب، وهو من أشد معارضي السياسات الإسرائيلية، بناء المستعمرات في الضفة الغربية بأنه "عمل غير أخلاقي وغير قانوني" معاً، ويؤكد أن سجل إسرائيل حافل بوحشية منفلة ومتناهية تجاه سكان قطاع غزة، وأن إسرائيل باتت "دولة مارقة" تقودها مجموعة من القادة المجردين من القيم الخلقية، وأنها لا ترغب، على الإطلاق، في التعايش السلمي مع الفلسطينيين، بل في فرض السيطرة العسكرية عليهم.

إن السبيل الوحيد لفهم الحرب الحمقاء التي شنتها إسرائيل على غزة يكمن في فهم السياق التاريخي [لاحتلال فلسطين]. لقد انطوى إنشاء دولة إسرائيل في أيار/مايو 1948، على ظلم هائل للفلسطينيين، كما أن المسؤولين البريطانيين نظروا في حينه، وباستياء شديد، إلى مناصرة الأميركيين للدولة الوليدة. ففي 2 حزيران/يونيو 1948، كتب السير جون تراوتبيك إلى وزير الخارجية [البريطاني] إرنست بيغن قائلاً إن الأميركيين يتحملون مسؤولية إقامة دولة عصابات يرئسها "مجموعة من القادة المجردين من القيم الخلقية." وكنت أعتقد أن هذا الحكم قاس جداً، لكن اعتداء إسرائيل الأثم على سكان غزة، وتواطؤ إدارة بوش في هذا الاعتداء، سلط الضوء على هذه المسألة من جديد.

أنا الآن أكتب بصفتي شخصاً خدم بإخلاص في الجيش الإسرائيلي في أواسط ستينيات القرن الماضي، ولم يشكك في شرعية دولة إسرائيل ضمن حدودها قبل سنة 1967. لكن ما أرفضه تماماً هو المشروع الصهيوني الاستعماري وراء الخط الأخضر، فالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب حرب حزيران/يونيو 1967، لم يكن له علاقة بالأمن، بل إن أسبابه كلها ترجع إلى دوافع التوسع الإقليمي، إذ كان الهدف هو إقامة إسرائيل الكبرى من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية الدائمة على الأراضي الفلسطينية. والنتيجة كانت واحداً من أطول الاحتلالات العسكرية وأكثرها وحشية في العصر الحديث.

لقد تسببت أربعة عقود من السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة بأضرار لا تحصى لاقتصاد القطاع. ونظراً إلى وجود عدد كبير من السكان من لاجئي سنة 1948 المحشورين في شريط ضيق يفتقر إلى البنية التحتية أو الموارد الطبيعية، لم يكن أمام غزة آفاق مشرقة. مع ذلك، فإن غزة ليست مجرد حالة من التخلف التنموي الاقتصادي، بل إنها حالة فريدة وفظة من التعطيل المتعمد للتنمية. وإذا ما استخدمنا عبارة توراتية، فقد حولت إسرائيل سكان غزة إلى حطابين وسقائين، وإلى مصدر للعمالة الرخيصة، كما حولت غزة نفسها إلى سوق أسيرة للبضائع الإسرائيلية. لقد تمت إعاقة تطوير الصناعة المحلية بصورة فاعلة ليصبح من المتعذر على الفلسطينيين إنهاء التبعية لإسرائيل، وبناء الأسس الاقتصادية الضرورية للاستقلال السياسي الحقيقي.

إن غزة هي حالة كلاسيكية من حالات الاستغلال الاستعماري في حقبة ما بعد الاستعمار. وبناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة هو عمل غير أخلاقي وغير قانوني، يشكل عقبة كأداء أمام السلام، كما أنه، في آن واحد، أداة للاستغلال ورمز للاحتلال البغيض. ففي غزة حيث بلغ عدد المستوطنين اليهود في سنة 2005 نحو 8000 نسمة فقط، مقارنة بـ 1.4 مليون من السكان المحليين، سيطر المستوطنون على 25% من الأراضي، و40% من الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى حصة الأسد من الموارد المائية الشحيحة. وفي جوار هؤلاء الدخلاء الأجانب، عاش السكان المحليون، في معظمهم، في فقر مدقع وبؤس لا يمكن تصوره، إذ يعيش 80% منهم على أقل من دولارين يومياً. ولا تزال الأوضاع المعيشية في القطاع تشكل إهانة للقيم المتحضرة، ومحرصاً قوياً على المقاومة، وتربة خصبة للتطرف السياسي.

في آب/أغسطس 2005، نفذت حكومة الليكود برئاسة أريئيل شارون انسحاباً من جانب واحد من قطاع غزة، شمل سحب المستوطنين جميعهم والبالغ عددهم ثمانية آلاف نسمة، وتدمير المنازل والمزارع التي تركوها وراءهم.

وكانت "حماس"، حركة المقاومة الإسلامية، قامت بحملة فعالة لطرد الإسرائيليين من غزة. ولقد شكّل الانسحاب إنزالاً للجيش الإسرائيلي، في حين صور شارون هذا الانسحاب أمام العالم على أنه مساهمة في السلام القائم على حل الدولتين. لكن في العام التالي، استوطن 12.000 إسرائيلي آخر في الضفة الغربية، في خطوة حدّت آفاق قيام دولة فلسطينية مستقلة، إذ إن الاستيلاء على الأرض وصنع السلام، ببساطة، لا يتفقان. لقد كان هناك خيار أمام إسرائيل، وهي اختارت الأرض بدلاً من السلام.

إن الغرض الحقيقي وراء هذه الخطوة، كان إعادة رسم حدود إسرائيل الكبرى من جانب واحد، وذلك من خلال ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل. وعليه، لم يكن الانسحاب من غزة مقدمة لاتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية، وإنما كان فاتحة لمزيد من التوسع الصهيوني في الضفة الغربية، كما كان خطوة إسرائيلية من جانب واحد اعتبرت، خطأً بحسب رأيي، مصلحة وطنية إسرائيلية. إن الانسحاب من غزة، والذي جاء على خلفية الرفض الأساسي للهوية الوطنية الفلسطينية، كان جزءاً من جهد طويل الأجل لحرمان الشعب الفلسطيني من أي وجود سياسي مستقل على أرضه.

لقد جرى سحب المستوطنين الإسرائيليين، لكن الجنود استمروا في السيطرة على المنافذ المؤدية جميعها إلى قطاع غزة، براً وبحراً وجواً. وبين ليلة وضحاها تحول القطاع إلى سجن مفتوح. واعتباراً من تلك اللحظة، تمتع سلاح الجو الإسرائيلي بحرية مطلقة لإلقاء القنابل، وإحداث انفجارات صوتية قوية بواسطة التحليق على ارتفاع منخفض، واختراق حاجز الصوت، وترويع السكان التعمس في هذا السجن.

يحلو لإسرائيل تصوير نفسها على أنها جزيرة من الديمقراطية في بحر من الحكم الاستبدادي. غير أنها، في تاريخها كله، لم تفعل شيئاً لتعزيز الديمقراطية في الجانب العربي، بل إنها قامت بأمر كثيرة من أجل تقويضها، كما أن لديها تاريخاً طويلاً من التعاون السري مع الأنظمة العربية الرجعية لقمع الروح الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من المعوقات كلها، فإن الشعب الفلسطيني نجح في بناء الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في العالم العربي، ربما باستثناء لبنان. ففي كانون الثاني/يناير 2006، أفضت انتخابات حرة ونزيهة للمجلس التشريعي التابع للسلطة الفلسطينية إلى تسلم حكومة بقيادة حركة "حماس" زمام السلطة، لكن إسرائيل رفضت الاعتراف بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً، بدعوى أن هذه الحركة هي، بكل بساطة، منظمة إرهابية.

وبلا خجل انضمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل في نبذ حكومة "حماس"، وفي خلق صورة شيطانية لها ومحاوله إسقاطها عن طريق حجب عائدات الضرائب والمساعدات الخارجية. وهكذا نشأ وضع سريالي فرض فيه جزء مهم من المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية ليس ضد الطرف المحتل، وإنما ضد الطرف الخاضع للاحتلال؛ ليس ضد الظالم، لكن ضد المظلوم.

وكما هو الحال دائماً في تاريخ فلسطين المأسوي، فقد جرى لوم الضحايا بسبب مصيبتهم. وعملت آلة الدعاية الإسرائيلية بإصرار على بث انطباع فحواه أن الفلسطينيين هم الإرهابيون، وأنهم يرفضون التعايش مع الدولة اليهودية، وأن وطنيتهم أقرب ما تكون إلى معاداة للسامية، وأن "حماس" ليست إلا زمرة من المتعصبين دينياً، وأن الإسلام لا يتفق مع الديمقراطية. لكن الحقيقة المجردة هي أن الفلسطينيين شعب عادي يحمل تطلعات عادية، فهم ليسوا أفضل ولا أسوأ من أي جماعة قومية أخرى. وما يصبون إليه، في المقام الأول، هو قطعة أرض خاصة بهم يعيشون فيها بحرية وكرامة.

إن "حماس" كغيرها من الحركات الراديكالية، بدأت إضفاء مرونة على برنامجها السياسي بعد توليها زمام السلطة. وانطلاقاً من رفضها الأيديولوجي لإسرائيل، والذي ينطوي عليه ميثاقها، بدأت تتحرك نحو التكيف وفق حل براغماتي يقوم على أساس الدولتين. ففي آذار/مارس 2007، ألّفت "حماس" و"فتح" حكومة وحدة وطنية على استعداد للتفاوض على وقف إطلاق نار طويل الأمد مع إسرائيل، لكن إسرائيل رفضت التفاوض مع حكومة تشارك فيها "حماس".

لقد واصلت إسرائيل ممارسة لعبة "فرق تسد" القديمة بين الفصائل الفلسطينية المتنافسة. ففي أواخر الثمانينيات، أيدت حركة "حماس" الحديثة النشأة من أجل إضعاف حركة "فتح"، الحركة الوطنية العلمانية التي يقودها ياسر عرفات، لكنها الآن بدأت تشجع قادة "فتح" الفاسدين والطغيين على إطاحة خصومهم السياسيين الدينيين والاستيلاء على السلطة. بالإضافة إلى ذلك، شارك المحافظون الجدد العدوانيون الأميركيون في المؤامرة الشريرة للتحريض على حرب أهلية فلسطينية، وكان تدخلهم عاملاً رئيسياً في انهيار حكومة الوحدة الوطنية، وفي دفع

"حماس" إلى الاستيلاء على السلطة في غزة في حزيران/يونيو 2007، من أجل إجهاض انقلاب من جانب حركة "فتح".

إن الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في 27 كانون الأول/ديسمبر هي تتويج لسلسلة من الاشتباكات والمواجهات مع حكومة "حماس". ومع ذلك، فإن هذه الحرب، بمعناها الأوسع، هي حرب بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، لأن الشعب هو الذي انتخب حركة "حماس" لتتولى السلطة. إن الهدف المعلن للحرب هو إضعاف "حماس" وتكثيف الضغوط عليها كي يوافق قادتها على وقف جديد لإطلاق النار بالشروط الإسرائيلية، أما الهدف غير المعلن فهو ترسيخ صورة الفلسطينيين في غزة أمام العالم على أنهم مجرد مشكلة إنسانية، وبالتالي حرف كفاحهم من أجل الاستقلال وإقامة الدولة، عن مساره.

إن توقيت الحرب تم بناء على اعتبارات تخدم أغراضاً سياسية معينة. فالانتخابات العامة ستجري في 10 شباط/فبراير، وفي فترة ما قبل الانتخابات، يبحث المتنافسون الرئيسيون كلهم عن فرصة للبرهنة على أنهم حازمون. كما أن كبار ضباط الجيش كانوا يتحفظون لتسديد ضربة قوية لحركة "حماس" من أجل إزالة الوصمة التي خلّفها فشل الحرب ضد حزب الله في لبنان في تموز/يوليو 2006. وكان بوسع قادة إسرائيل أيضاً أن يعتمدوا على لامبالاة الأنظمة العربية الموالية للغرب وعجزها، وعلى الدعم الأعمى من جانب الرئيس الأميركي جورج بوش في أواخر فترة ولايته في البيت الأبيض، والذي تكرر فوراً، بوضع اللوم كله على "حماس" محملاً إياها المسؤولية عن الأزمة، كما استخدم حق النقض ضد مشاريع القرارات التي عرضت في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار على الفور، وأعطى إسرائيل ضوءاً أخضر لشن اجتياح بري ضد قطاع غزة.

وأدعت إسرائيل القوية، كما تفعل دائماً، أنها ضحية العدوان الفلسطيني، لكن مجرد عدم تكافؤ القوة بين الجانبين لا يترك مجالاً للشك فيمن هو الضحية الحقيقية. إنه فعلاً صراع بين داود وجوليات، لكن الصورة التوراتية هنا مقلوبة - داود فلسطيني صغير وأعزل يواجه جوليات إسرائيلياً مدججاً بالسلاح، وعديم الرحمة، ومتغترساً. إن استعمال القوة العسكرية الغاشمة يترافق هنا، كما هو الحال دائماً، مع خطابية عالية النبرة تدعي أن إسرائيل هي الضحية، ومع خليط من رثاء الذات المغلف بنزاهة متكلفة، وهذا ما يعرف باللغة العبرية بتعبير "بوخيم في يوريم"، أي يبكون ويطلقون النار.

من المؤكد أن "حماس" ليست طرفاً بريئاً تماماً في هذا النزاع. فحرمانها من ثمرة نصرها الانتخابي، ووقوفها في مواجهة عدو مجرد من القيم الخلقية، جعلها تلجأ إلى سلاح الضعفاء، أي الإرهاب. فقد استمر ناشطوها وناشطو الجهاد الإسلامي في إطلاق صواريخ القسام على المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الحدود مع قطاع غزة حتى توسطت مصر في تحقيق وقف لإطلاق النار في حزيران/يونيو الماضي لستة أشهر. إن الأضرار الناجمة عن هذه الصواريخ البدائية محدودة، لكن آثارها النفسية هائلة، وهو ما دفع الجمهور إلى طلب الحماية من الحكومة. وفي ظل هذه الأوضاع، كان لإسرائيل الحق في التصرف دفاعاً عن النفس، لكن ردها على الهجمات الصاروخية المزعجة لم يكن متكافئاً إطلاقاً، والأرقام تتحدث عن نفسها. فبعد ثلاثة أعوام من الانسحاب من غزة، قتل 11 إسرائيلياً بنيران الصواريخ، بينما قتل الجيش الإسرائيلي، في المقابل، وخلال الفترة 2005 - 2007 وحدها، نحو 1290 فلسطينياً في غزة، بمن فيهم 222 طفلاً.

مهما تكن الأرقام، فإن قتل المدنيين خطأ. وهذه القاعدة تنطبق على إسرائيل بقدر ما تنطبق على "حماس". لكن سجل إسرائيل الشامل حافل بوحشية منفلة ومتناهية تجاه سكان قطاع غزة، كما أنها حافظت على الحصار المفروض على قطاع غزة بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، الأمر الذي اعتبره قادة "حماس" انتهاكاً للاتفاق. وخلال فترة وقف إطلاق النار، منعت إسرائيل حركة التصدير من قطاع غزة منعاً تاماً، وذلك في انتهاك واضح لاتفاق سنة 2005، وهو ما أدى إلى انخفاض حاد في فرص العمل، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن 49.1% من السكان عاطلون عن العمل. وفي الوقت نفسه، قيدت إسرائيل، وبصورة كبيرة، عدد الشاحنات التي تنقل المواد الغذائية، والوقود، وأسطوانات غاز الطهي، وقطع الغيار لمحطات المياه والصرف الصحي، والإمدادات الطبية إلى غزة. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن أن يؤدي تجويع المدنيين في غزة وحجز حريتهم، إلى حماية الناس على الجانب الإسرائيلي من الحدود. لكن حتى لو أدى ذلك إلى مثل هذه النتيجة فعلاً، فإنه يظل عملاً غير أخلاقي، وشكلاً من أشكال العقاب الجماعي التي يحرمها القانون الدولي الإنساني.

إن ما يضاهاه وحشية الجنود الإسرائيليين هو كذب الناطقين باسم إسرائيل. فقبل ثمانية أشهر من شن الحرب الحالية على قطاع غزة، أسست إسرائيل هيئة باسم المديرية الوطنية للمعلومات، بثت رسائل أساسية إلى وسائل

الإعلام فحواها أن "حماس" انتهكت اتفاقات وقف إطلاق النار، وأن هدف إسرائيل هو الدفاع عن سكانها، وأن القوات الإسرائيلية تعتمد أكبر قدر من الحرص لتجنب إيذاء المدنيين الأبرياء. وقد حقق خبراء الدعاية الإسرائيليون نجاحاً ملحوظاً في تمرير هذه الرسالة، لكن دعايتهم، في جوهرها، هي حزمة من الأكاذيب.

ثمة فجوة واسعة تفصل بين حقيقة الأعمال التي تقوم بها إسرائيل وبين خطاب الناطقين باسمها. فـ "حماس" ليست هي التي انتهكت وقف إطلاق النار، بل الجيش الإسرائيلي، وذلك عندما قام بتوغل في غزة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر أسفر عن مقتل ستة من عناصر الحركة. كما أن هدف إسرائيل لا يقتصر على الدفاع عن سكانها، بل إن غايتها هي إسقاط حكومة "حماس" في غزة، وذلك من خلال تأليب الناس على حكاهم. بالإضافة إلى ذلك، هي أبعد ما تكون عن الحرص على حياة المدنيين، بل إنها تتحمل إثم القصف العشوائي وفرض حصار على مدى ثلاثة أعوام أدى إلى وضع سكان غزة، البالغ عددهم 1,5 مليون نسمة، على شفا كارثة إنسانية.

إن النص التوراتي الذي يقول: العين بالعين، ينطوي بحد ذاته على قدر كبير من الوحشية. لكن يبدو أن الهجوم الإسرائيلي الجنوبي على غزة اتبع المنطق الذي يقول: العين برمش العين، فبعد ثمانية أيام من القصف، وبعد أن بلغت حصيلة القتلى 400 فلسطيني وأربعة إسرائيليين، أمر المجلس الوزاري في فورة من الحماسة، باجتياح بري لغزة كانت له عواقب لا تحصى.

إن أي قدر من التصعيد العسكري لا يستطيع أن يوفر لإسرائيل حصانة من الهجمات الصاروخية من جانب الجناح العسكري لحركة "حماس"، إذ على الرغم من الموت والدمار اللذين ألحقتهما إسرائيل بالحركة، فقد استمرت هذه الأخيرة في المقاومة وواصلت إطلاق الصواريخ. إن "حماس" حركة تمجد التضحية والاستشهاد. وببساطة ليس هناك حل عسكري للصراع بين الطرفين. فالمشكلة في مفهوم الأمن الإسرائيلي تقع في كونه ينكر على الطرف الآخر التمتع حتى بأبسط درجات الأمن، مع أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن لإسرائيل لا يمكن أن يأتي من خلال إطلاق النار، لكن من خلال التحادث مع حركة "حماس" التي أعلنت مراراً استعدادها للتفاوض على هدنة طويلة الأمد مع الدولة اليهودية ضمن حدود ما قبل سنة 1967، وتمتد 20 عاماً، أو 30 عاماً، أو حتى 50 عاماً. وقد رفضت إسرائيل هذا العرض للسبب نفسه الذي من أجله رفضت وبازدراء، خطة السلام التي تقدمت بها جامعة الدول العربية سنة 2002، والتي لا تزال معروضة على الطاولة، وذلك لأنها تنطوي على تنازلات وحلول وسط.

هذا العرض الموجز لسجل إسرائيل على مدى العقود الأربعة الماضية يجعل من الصعب على المرء مقاومة الاستنتاج أن إسرائيل أصبحت دولة مارقة تقودها "مجموعة من القادة المجردين من القيم الخلقية" وصفات الدولة المارقة هي: انتهاك القانون الدولي؛ امتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ ممارسة الإرهاب باستخدام العنف ضد المدنيين لأغراض سياسية. هذه المعايير الثلاثة لا تنطبق على إسرائيل فحسب، بل إن التهمة يجب أن تلصق بها أيضاً. فالهدف الحقيقي لإسرائيل ليس التعايش السلمي مع جيرانها الفلسطينيين، وإنما فرض السيطرة العسكرية عليهم. وهي تدأب على مفاخرة أخطاء الماضي عبر ارتكاب أخطاء جديدة وأكثر مأساوية. إن السياسيين، بطبيعة الحال، وكغيرهم من الناس، أحرار في تكرار أكاذيب الماضي وأخطائه، لكنهم ليسوا ملزمين القيام بذلك. ■

(*) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، ومؤلف كتاب "الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي".

(**) المصدر: *The Guardian*, 7 January 2009.

ترجمة: سمير صراص.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx